

Distr.: Limited
28 October 2010
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والستون

اللجنة الثانية

البند ٢٢ (أ) من جدول الأعمال

العولمة والاعتماد المتبادل: دور الأمم المتحدة
في تعزيز التنمية في سياق العولمة
والاعتماد المتبادل

اليمن: مشروع قرار*

دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٩٩/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
و ٢٢٢/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٢١٠/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون
الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة
والاعتماد المتبادل،

وإذ تشير أيضا إلى توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(١) وإعلان
الدوحة بشأن تمويل التنمية^(٢)،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم
المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.



وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٣٠٣/٦٣ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩ بشأن الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية^(٣)،

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ١٩٩/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، الذي أحاطت فيه الجمعية علما مع الاهتمام باعتماد الإعلان المتعلق بالعدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة^(٤)،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٥) وإلى جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ولا سيما القرارات التي تستند إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، بما في ذلك قرار الجمعية ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ المعنون "متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا"،

وإذ تؤكد من جديد أن للأمم المتحدة الدور المحوري والطليعي في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وفي تعزيز اتساق السياسات العامة المتعلقة بالمسائل الإنمائية العالمية، بما في ذلك في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

وإذ تؤكد من جديد أيضا العزم المعرب عنه في إعلان الأمم المتحدة للألفية^(٦) على كفاءة جعل العولمة قوة إيجابية للجميع،

وإذ تسلّم بأن العولمة والاعتماد المتبادل يعنيان ضمنا أن الأداء الاقتصادي لبلد ما يتأثر بصورة متزايدة بعوامل خارج حدوده الجغرافية، وأن زيادة فوائد العولمة إلى الحد الأقصى بطريقة منصفة تتطلب تطوير سبل التعامل مع العولمة من خلال إقامة شراكة عالمية معززة من أجل التنمية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

(٣) انظر القرار ١/٦٥.

(٤) A/63/538-E/2009/4، المرفق.

(٥) انظر القرار ١/٦٠.

(٦) انظر القرار ٢/٥٥.

وإذ تؤكد من جديد تأييدها القوي للعملة المنصفة والجامعة وضرورة أن يؤدي النمو إلى الحد من الفقر، وعزمها، في هذا الصدد، على جعل هدي توفير العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب، غاية أساسية للسياسات الوطنية والدولية ذات الصلة وللإستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما فيها إستراتيجيات الحد من الفقر، كجزء من الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

١ - تسلم بأن بعض البلدان قد نجحت في التكيف مع التغيرات واستفادت من العملة، ولكن بلدانا كثيرة أخرى، وبخاصة أقل البلدان نمواً، ظلت على هامش الاقتصاد العالمي الآخذ في العملة، وتسلم أيضاً، كما ورد في إعلان الأمم المتحدة للألفية^(٦)، بأن تقاسم فوائد العملة يجرى على نحو يتسم إلى حد بعيد بعدم التكافؤ، في الوقت الذي توزع فيه تكاليفها بشكل غير متساو؛

٢ - تؤكد من جديد ضرورة أن تؤدي الأمم المتحدة دوراً أساسياً في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية واتساق الأهداف والإجراءات الإنمائية التي وافق عليها المجتمع الدولي وتنسيقها وتنفيذها، وتعقد العزم على تعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع جميع المؤسسات المالية والتجارية والإنمائية الأخرى المتعددة الأطراف دعماً للنمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

٣ - تسلم بأن من الضروري استكمال رفع مستوى السياسات والنهج الناجحة في تنفيذ وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية؛

٤ - تؤكد من جديد ضرورة تدعيم الدور المحوري للأمم المتحدة في تعزيز الشراكات من أجل التنمية بهدف إشاعة بيئة عالمية مؤاتية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك تسريع بذل الجهود الرامية إلى تحقيق وتنفيذ كامل الالتزامات القائمة بموجب الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية؛

٥ - تؤكد أنه يمكن للتعاون على كل من الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والأقليمي أن يضطلع بدور هام في مساعدة البلدان النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي وعلى تحقيق أهدافها الإنمائية وفي الترويج لشراكة عالمية من أجل التنمية؛

٦ - تؤكد من جديد أن تزايد الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الوطنية في عالم آخذ في العملة وبروز نظم قائمة على القواعد تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية باتا يعينان أن الحيز المتاح للسياسات الاقتصادية الوطنية، أي النطاق المخصص للسياسات الداخلية، لا سيما في ميادين التجارة والاستثمار والتنمية الدولية، كثيراً يكون محكوماً اليوم بضوابط والتزامات دولية وباعتبارات السوق العالمية، وأنه بات يتعين على كل من الحكومات

أن تجري مفاضلة بين منافع القبول بالقواعد والالتزامات الدولية، من جهة، والقيود التي يشكلها فقدان الحيز المخصص لسياساتها العامة، من جهة أخرى؛

٧ - **تعرب** عن قلقها الشديد إزاء استمرار ارتفاع معدلات البطالة والبطالة الناقصة وانعدام الأمن الوظيفي نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتسلم بأن توفير العمل اللائق ما زال يشكل إحدى أفضل السبل للخروج من حلقة الفقر، وتحث، في هذا الصدد، الدول الأعضاء على تعزيز الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل كإطار عام يمكن ضمنه لكل بلد صوغ رزم من السياسات تتناسب مع وضعها وأولوياتها الوطنية بهدف تعزيز التعافي على نحو يتسم بوفرة فرص العمل ويشجع النمو المستدام، وتحث أيضا البلدان المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف وغيرها من الشركاء في التنمية على تكثيف مساعداتها المقدمة إلى البلدان النامية لتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل؛

٨ - **تسلم** بأن السياسات التي تربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية يمكن أن تسهم في الحد من أوجه التفاوت داخل البلدان وفيما بينها. بما يكفل تحقيق الفقراء ومن يعيشون أسوأ حالات الضعف، تحقيق أقصى استفادة ممكنة من النمو الاقتصادي والتنمية؛

٩ - **تشدد** على أنه ينبغي، لدى مقارنة الصلات القائمة بين العولمة والتنمية المستدامة، التركيز بشكل خاص على تحديد وتنفيذ سياسات وممارسات متأزررة تعزز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، الأمر الذي يتطلب بذل جهود على الصعيدين الوطني والدولي؛

١٠ - **تؤكد** ضرورة أن تستغل جميع البلدان ما لديها من معارف وتكنولوجيا وأن تحفز الابتكار إذا كانت تريد تحسين قدرتها التنافسية والاستفادة من التجارة والاستثمار وتعزيز التنمية المستدامة، وتشدد، في هذا الصدد، على أهمية اتخاذ إجراءات محددة لتيسير نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية بشروط منصفة وشفافة ومتفق عليها بشكل متبادل دعما لتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة في تلك البلدان؛

١١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريرا عن موضوع "العولمة والاعتماد المتبادل: نمو اقتصادي مطرد وجامع ومنصف من أجل عولمة عادلة وأكثر إنصافا للجميع، بما في ذلك خلق فرص عمل"؛

١٢ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورها السادسة والستين، في إطار البند المعنون "العولمة والاعتماد المتبادل"، البند الفرعي المعنون "دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل".